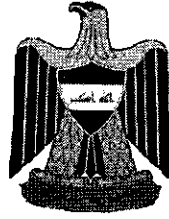


كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآى نىتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣١/اتحادية/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٦/١٢/٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واکرم طه محمد واکرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

المدعى : سعد عبد المهيمن محمد سليمان – وكيله المحاميان كامل علي سلمان الموسوي ومصطفى ناجي حميد.

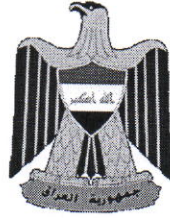
المدعى عليه : رئيس محكمة التمييز الاتحادية/اضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي عصام فاضل حلواص.

الادعاء :

ادعى المدعى في عريضة الدعوى ، امام المحكمة الاتحادية العليا بواسطة وكيله رفض سكرتارية استعلامات محكمة التمييز الاتحادية استلام شكواه ضد (القاضي خالد طه احمد اضافة الى وظيفته/رئيس الهيئة التمييزية في محكمة استئناف الكرخ بصفتها التمييزية) التي اسندها الى احكام قانون المرافعات المدنية النافذ في مواده (٢٨٦-٢٩٢) وقرار المحكمة الاتحادية العليا المتضمن بأن (القاضي لا يقاضى واحكامه تخضع لطرق الطعن وفق القانون او تتبع بحقه طرق الشكوى من القضاة) وان هذا التصرف يعد انتهاكاً للقانون المذكور في المادة (٣٠) منه التي الزمت بأستلام الشكوى كما يعد انتهاكاً لحق التقاضي المكفول دستورياً في نص المادة (١٩/ثانياً) من الدستور النافذ ويؤدي الى ضياع واجحاف لحقوقه ويقيناً بعدالة المحكمة الاتحادية العليا طلب المدعى (الحكم بتطبيق القانون واستلام شكواه واتخاذ القرار العادل فيها). اجاب وكيل المدعى عليه باللائحة الجوابية الواردة الى هذه المحكمة بتاريخ (٢٥/١١/٢٠١٩) بأن الدعوى فاقدة لسندها القانوني ومقامة خلافاً للقواعد القانونية وطلب ردها للأسباب التالية: ان رئيس محكمة التمييز الاتحادية لا يتمتع بالشخصية المعنوية لذا لا يجوز مخاصمته قانوناً لأن الخصومة من النظام العام فتكون الدعوى واجبة الرد استناداً لأحكام المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل وللمحكمة رد الدعوى استناداً للمادة (٨٠) من القانون المذكور آنفاً دون الدخول في أساسها. وان القضاة لا يخاصمون انما يتبع في الشكوى منهم ما ورد في احكام المواد

م.ق: احمد حسين

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣١/اتحادية/٢٠١٩

(٢٩٢/٢٨٦) من قانون المرافعات، وان موضوع الدعوى يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا. وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥، عين يوم ٢٠١٩/١٢/١٦ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة فحضر وكلاء الطرفين كرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها اجاب وكيل المدعى عليه طالباً رد الدعوى لاسباب الواردة فيها قررت المحكمة ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً في الجلسة.

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي قد طعن بموجب عريضة دعواه بأجراء رفض سكرتارية استعلامات محكمة التمييز الاتحادية استلام الشكوى التي أقامها ضد رئيس الهيئة التمييزية في محكمة الاستئناف في الكرخ وطلب فيها إلزام المدعى عليه رئيس محكمة التمييز الاتحادية باستلام الشكوى مستنداً في ذلك الى المادة (٣٠) من قانون المرافعات المدنية ذلك أن تصرف سكرتارية الاستعلامات يعد مخالفاً للمادة (١٩/ثانياً) من الدستور. وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن موضوع الدعوى في حال ثبوته فإنه يشكل إجراء تحكمه النصوص الانضباطية ويخرج النظر فيه عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبناء عليه قرر الحكم برد دعوى المدعي من جهة الاختصاص وتحميله المصاريف وأتعاب محاماة وكيل المدعى عليه ومقدارها مئة الف دينار وصادر قرار الحكم هذا بالاتفاق باتاً استناداً الى أحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا. وأفهم علناً في ٢٠١٩/١٢/١٦.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبدي

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين عباس ابو التمن